

# مسقط تدشن جولة إصلاحات اقتصادية لتحفيز الاستثمار

## خفض ضريبة الدخل للشركات ومنح إقامة مطولة للمستثمرين الأجانب

دشنت سلطنة عُمان جولة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية لتحفيز الاستثمار وتعزيز جاذبية مناخ الأعمال، حيث أقرت خفض الضريبة على الدخل بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة ومددت إقامة المستثمرين الأجانب في ظل جهود الحكومة لتنويع الإيرادات على أسس مستدامة في إطار رؤية 2040.

وقال التلفزيون العماني الرسمي عن السلطان هيثم بن طارق آل سعيد قوله، إن "مجلس الوزراء اعتمد أيضا استراتيجية طويلة الأمد للتنمية العمرانية تعتبر ممكنة أساسا لتحقيق رؤية عمان 2040".

وتسعى السلطات إلى تبسيط الإجراءات والتصاريح المتعلقة بالأنشطة التجارية في بعض القطاعات وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، إضافة إلى تعزيز القيمة المحلية المضافة وتشجيع المنتجات الوطنية وتعزيز الصادرات.

وخلال السنوات الأخيرة كثفت مسقط تحركاتها لإصلاح الاقتصاد على أكثر من جهة، حيث انشأت العام الماضي كيانا لجمع كافة أصول الدولة المشتقة بين عدة صناديق استثمار ووزارة المالية قفزة عملاقة نحو إدارة الاقتصاد على أسس مستدامة لمواجهة التحديات المستقبلية التي فرضتها عدة عوامل متداخلة.

وأكد محللون أن هذه الخطوة تشير بوضوح إلى أن إدارة أصول الدولة على النمط القديم لم تعد ذات جدوى خاصة في ظل الظروف التي يعيشها أحد أضعف اقتصادات منطقة الخليج العربي.

واستغل السلطان هيثم الصدمات المزروجة للوباء وانهار أسعار النفط ليواصل إلى العمانيين رسالته التي يفيد مضمونها بأن وقت التغيير قد حان.

ومن بين الإصلاحات التي يريد القيام بها الإیمان في التقشف بهدف تطويق مخلفات فترة الرخاء وتضخم الإنفاق في القطاع الحكومي. وقدم مثالا على التصحية عن طريق خفض ميزانية أسرته الخاصة.

ويرى محللون أن سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحفيز الاستثمار في السلطنة حرصت على الحفاظ على مصالح العمانيين، وهو ما يؤكد حظر الاستثمار الأجنبي في القطاعات الصناعية الحيوية التي تشكل رافدا للاقتصاد ومصدرا للوظائف بالنسبة إلى العمانيين.

وكانت السلطنة قد حظرت الاستثمار الأجنبي في أنشطة صناعة الحلوى العُمانية وصناعة الخناجر العُمانية،

مسقط - أقرت الحكومة العمانية تسهيلات جديدة لتحفيز مناخ الأعمال بخفض الضريبة على الشركات وتمديد إقامة المستثمرين الأجانب، حيث تركّز مسقط على تنوع مصادر الدخل خارج مربع النفط الذي يشهد تقلبات بفعل الوباء.

وقال التلفزيون العماني الرسمي، الخلاء، إن السلطنة ستخفض ضريبة الدخل للشركات الصغيرة والمتوسطة لعامي 2020 و2021، بهدف التنويع الاقتصادي والتي سيبدأ العمل بها هذا العام، كما ستمنح إقامة لمدة طويلة للمستثمرين الأجانب.

وهذه الإجراءات التي أعلن عنها في وسائل الإعلام الحكومية، هي جزء من رؤية عمان 2040 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط الذي يشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدولة.



هيثم بن طارق

لتحقيق رؤية 2040  
اعتمادنا استراتيجيا  
للتنمية العمرانية

وسلطنة عُمان من أضعف الاقتصادات في منطقة الخليج وتضررت بشدة من جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وقال صندوق النقد الدولي الشهر الماضي إن اقتصادها من المرجح أن ينكمش 6.4 في المئة في 2020 وأن يعافى بشكل متواضع إلى نمو 1.8 في المئة هذا العام.

وأكدت السلطنة أيضا أنها ستخفض الإجراءات في المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم والمناطق الصناعية حتى نهاية 2022.

وقالت إن منح إقامات لمدد أطول للمستثمرين الأجانب سيتم "وفق ضوابط وشروط محددة سبعين عنها لاحقا بعد استكمال تدارسها من قبل مجلس الوزراء إلى جانب حوافر تتعلق بسوق العمل".



حافظ خفض الإيجارات يعزز زخم الدقم

والتحقق مسقط بركب جيرانها في الخليج، وخاصة الإمارات والسعودية، في السير في هذا الدرب خاصة بعد أن تضررت موازنتها في السنوات الأربع الماضية، جراء تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية. ورغم طرقتها الأسواق المالية، حيث باعت سندات بثلاثة مليارات دولار في يوليو العام الماضي، يظل المركز المالي لعمان ضعيفا وتصنف وكالات التصنيف الائتماني ديناها بأنه "عالي المخاطر". وتقدر وكالة ستاندر أند بورز أن الدين العماني زاد إلى نحو 49 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي قياسا بنحو 5 في المئة في 2014.

الدولة كي تتفرغ لمهام الرقابة والتشريع ووضع السياسات والاستراتيجيات التنموية. وتسارعت وتيرة جهود الدولة الخليجية لوضع المسامات الأخيرة لتنفيذ أكبر برنامج للتحوّل الاقتصادي في تاريخها، من أجل الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط وفق رؤية تمتد حتى 2040، وتركز على تنوع مصادر الدخل وإيجاد مصادر بديلة لإيرادات الموازنة. وتهدف الرؤية إلى تطوير كافة مناحي الحياة بتنوع مصادر الدخل والابتعاد تدريجيا عن الاعتماد على صادرات الطاقة، مع تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

وقانون الاستثمار، وقانون الإفلاس. وفي نفس السياق كانت السلطنة قد حصدت أشواط متقدمة في اتجاه الاستفادة بشكل أكبر من السياحة، حيث أقرت في وقت سابق حزمة من الإعفاءات الضريبية لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي. وتعتبر السياحة أحد أفضل القطاعات غير النفطية نشاطا، ولذلك تسعى مسقط للحصول على حصة من هذه الصناعة الأخذة في النمو بتعزيز دورها في الاقتصاد المحلي. ولدى المسؤولين قناعة بأن تمكن القطاع الخاص من تعزيز حضوره في هذا المجال سيخفف أعباء التنمية عن كاهل

والبيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للخناجر العمانية، وغيرها من القطاعات بهدف حماية المنتج المحلي ومشاريع ريادة الأعمال في ظل الأولوية التي تمنحها الحكومة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولا تمتلك عُمان احتياطات مالية كبيرة مثل جاراتها الغربية، إذ يقدر إجمالي حجم أصول أكبر صندوقين للثروة السيادية فيها بنحو 20 مليار دولار. وكانت السلطنة قد أصدرت تشريعات أخرى لتهيئة المناخ العام قبل إقرار هذه الضريبة وذلك من خلال القوانين المحفزة للاقتصاد، كقانون الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص،

# صندوق النقد الدولي يشيد بالإصلاحات الاقتصادية في السودان

مساهمة في برنامج دعم الأسر، حيث تأتي الخطوة بعد خفض قيمة العملة الذي يعد أبرز شروط المانحين لمساعدة الحكومة على تخفيف الضغوط الاقتصادية. وأعلن الاتحاد الأوروبي موافقته على تسديد جزء ثان من مساهمته في مشروع دعم الأسر السودانية بقيمة 70 مليون يورو (84 مليون دولار).

دعوات للسلطات لإصلاح الدولار الجمركي في إطار زمني معقول لزيادة الإيرادات والتنافسية

ويستهدف البرنامج أربع ولايات تشمل جنوب دارفور والبحر الأحمر وكسلا ولاية الخرطوم كمرحلة أولى، ويقدم مساعدات مالية لـ 80 في المئة من سكان السودان، أي ما يقدر بـ 32 مليون شخص. وكان السودان قد بدأ إجراءات خفض قيمة العملة في محاولة لكبح انتعاشها في السوق السوداء وتلبية لشروط المانحين لاستكمال برنامج مساعدات للسكان والحصول على إعفاء من الدين.

الخرطوم - وافقت المديرية التنفيذية لصندوق النقد الدولي الاثنين على المراجعة الأولى لبرنامج السودان الذي يراجه خبراء الصندوق، لكنها دعت إلى إصلاح سعر الصرف الجمركي وإلى الشفافية بشأن المشاريع المملوكة للدولة. وقال بيان من صندوق النقد إن "السلطات السودانية حققت تقدما ملموسا نحو وضع سجل أداء قويا لتنفيذ السياسات والإصلاحات، وهو شرط رئيسي للإعفاء من الديون في نهاية المطاف"، مشيرا إلى خفض قيمة الجنيه السوداني مؤخرا وإلغاء دعم الوقود. وحذر الصندوق من أن الوضع الاقتصادي ما زال "هشًا للغاية" في ظل أزمة اقتصادية عميقة يصل فيها التضخم إلى 300 في المئة وسط نقص في السلع الأساسية.

وقال البيان "يجب على السلطات أن تنفذ إصلاح الدولار الجمركي في إطار زمني معقول لزيادة الإيرادات والقدرة التنافسية". وأضاف "تعزيز الشفافية وإدارة عمليات المشاريع المملوكة للدولة ضروري لتخفيف المخاطر على المالية العامة وجلب المزيد من الإيرادات للميزانية". وقال صندوق النقد أيضا إن تبني قانون البنك المركزي في الوقت المناسب وإنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد سيساعدان في تعزيز استقلال المؤسسات والحكومة. وكان السودان قد حصل في وقت سابق على موافقة الاتحاد الأوروبي لصر

# حملة تشجير أردنية لمواجهة التصحر والحرائق

محافظة جرش (نحو 50 كيلومترا شمال عمان) عام 2019 على 800 دونم مزروعة بمحاصيل مختلفة. ويؤكد قطيشات أهمية الغابات للتنوع الحيوي ومكافحة التصحر والتخفيف من الانبعاثات وأثار التغير المناخي، موضحا أن البداية جاءت من كفرنجة في جبلون "لأنها تمثل رئة الأردن".

إطلاق مشروع «التحريج الوطني» لتعويض خسائر الأشجار نتيجة الحرائق والتغير المناخي

ويشير إلى زراعة أشجار محلية وطنية كالكيينا والسرر والخروب، وهي أجناس لا تحتاج إلى كميات كبيرة من مياه الري إلا في أشهرها الأولى وفق أخصائيين محليين. ويعد داودية بأنه "خلال أربع إلى خمس سنوات، ستصبح النتائج واضحة". وتشكل الغابات أقل من واحد في المئة من مساحة الأردن البالغة 89 ألفا و342 كيلومترا مربعا، كما تضم المملكة 23 مليون شجرة مثمرة، نصفها تقريبا من أشجار الزيتون. وتمثل "غابة بركش" و"غابة الشهيد وصفي التل" في محافظة البلقاء (غرب عمان) ومساحتها 7 آلاف دونم، أكبر غابات الأردن. ويقول داودية إن الأشجار المزروعة في إطار المشروع تراعى "التنوع الذي يلائم البيئة هنا وأيضا النحل المؤمل أن يرفدنا بكميات عسل إضافية تعزز الإنتاج الوطني".

وزعم هؤلاء موظفين من وزارة الزراعة ووزارة البيئة ومتطوعين، بينهم محمد العنانزة (11 عاما) ووالده مصطفى اللذان شاركا في زراعة الشتول. ويقول الفتى مبتسما وهو يغرس شتلة خروب "منظر الأشجار في منطقتنا جميل، مؤسف أننا خسرنا الكثير منها نتيجة حرائق"، مؤكدا أنه "يجب أن نتعاون لنحافظ عليها".

ويقول المزارع، الذي يقطن بلدة دحوس قرب موقع انطلاق المشروع، "ولدت في المنطقة وأعرفها منذ صغري. زراعة أشجار حرجية مثل السرو والكيينا والزيتون والخروب والبلوط تنجح فيها 100 في المئة". ويهدف المشروع إلى زراعة عشرة ملايين شجرة في المملكة خلال عشر سنوات، وقد بدأ تنفيذه في 11 فبراير بزراعة 30 ألفا في كفرنجة، و30 ألفا أخرى في الكرك (118 كيلومترا جنوب عمان) ومثلها في الطفيلة (179 كيلومترا جنوب عمان).

وتتعرض غابات الأردن كل عام تقريبا لحرائق تنتج غالبا عن ارتفاع الحرارة صيفا، أو بسبب إهمال المنتزهين الذين يشعلون النار أو يلقون بقايا سجايرهم. وقال وزير الزراعة محمد داودية عند إطلاق المشروع، إن الكارثة الكبرى تكمن في الحرائق، فالتحطيب لا يزيد ضرره عن واحد في المئة".

وسجلت وزارة الزراعة 499 حريقا خلال عام 2020 في مناطق حرجية وغابات. والنهم حريق في جبلون في أكتوبر 2020 نحو 500 دونم تضم أشجار زيتون وأخرى حرجية، كما أتى آخر في غابة في

براين الأردن ذو الطبيعة الصحراوية على تكتيف زراعة الأشجار في خطوة باتت حتمية لمكافحة مخاطر التغير المناخي والتصحر واحترق الأشجار. وفي غضون ذلك انطلقت مجموعة من وزارة الزراعة ووزارة البيئة ومتطوعين لزراعة شتلة خروب وكيينا في كفرنجة في محافظة جبلون.

الأردن - يسعى الأردن، الذي تشكل الصحراء معظم مساحته، إلى زيادة الغطاء الحرجي من خلال مشروع لزراعة عشرة ملايين شجرة في عشر سنوات، في خطوة "ضرورية" بعدما فتكت الحرائق والتغير المناخي بمساحات خضراء واسعة في المملكة.

ويقول مدير مديرية حماية الطبيعة في وزارة البيئة بلال قطيشات "لا نسعى إلى زراعة جميع المناطق، فلكل منطقة خصوصيتها وطبيعتها، نعمل على إعادة تأهيل المناطق القابلة للزراعة لتكون خضراء".

ويشير إلى أن مشروع التحريج الوطني "ضروري جدا لتعويض ما



نفرس شجرة خضراء